خلال الجلسة السابعة لمنتدى الدوحة

تقلص الموارد المائية ينذر بأزمة إنسانية في المنطقة

قال سنديب واسليكار رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية إن الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط تعاني من تراجع متواصل، داعيا دول المنطقة إلى التعاون وتوحيد الجهود لتحقيق أمن المياه لديها.
وأوضح أنه في حال تواصلت الموارد المائية بالمنطقة في التقلص فإن أزمة إنسانية تلوح في الأفق بالمنطقة.

» الدوحة - نبيل الغربي

وقال سنديب واسليكار لدى افتتاحه الجلسة السابعة من منتدى الدوحة ومؤتمر إثراء المستقبل، التي دارت حول موضوع «أمن المياه في الشرق الأوسط»: «ستواجه المنطقة أزمة حقيقية خلال الأعوام الثلاثين القادمة حيث من المنتظر أن تتقلص الموارد المائية بما بين 25% و35% في المنطقة، ما سيؤدي إلى انخفاض إنتاج الحبوب بما يصل إلى 30%، وهذا يعني انخفاض موارد المزارعين الذين في حقيقة الأمر يمثلون الطبقة الأفقر، وسيترتب عن ذلك موجة من الهجرة وعدم الاستقرار السياسي لتتحول بعد ذلك إلى أزمة إنسانية».
وأضاف سنديب: «بالنظر إلى هذه السيناريوهات فإننا حاليا في مرحلة الأزمة السياسية، ونحن بذلك على مشارف أزمة إنسانية بسبب تقلص الموارد المائية في المنطقة».
وأوضح رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية أن واحدا من أكبر الأنهار في المنطقة هو النهر الرابط بين فلسطين وإسرائيل وهو نفسه يعاني من تراجع في موارده حيث فقد 7% من حجم تدفقه من المياه خلال السنوات الأخيرة الماضية».

تعاون

من جهته، دعا الدكتور سليم كاتافاغو رئيس هيئة مياه الليطاني بلبنان البلدان التي تجمعها مواردها المائية في دائرة جغرافية موحدة إلى التفاوض والتعاون من أجل تقريب وتحديد مصالح مشتركة تمثل منصة انطلاق لتعاون مثمر في مجال حماية وتطوير الموارد المائية.
وقال د سليم إنه لا يمكن أن تعالج مسألة أمن المياه وحماية الموارد المائية بشكل فردي، بل يجب جمع عدة منابع مياه تتميز بقربها الجغرافي من بعضها ومعالجة المسالك بطريقة أكثر شمولية.
وأوضح د سليم أن المنطقة العربية تضم أكثر من 27 دولة وكلها تسعى إلى حماية مصالحها الخاصة، مشيرا إلى أن هناك حوارا واتصالات بين هذه الدول، لكنها تفتقر إلى مناخ حقيقي للثقة المتبادلة بينها بما يجعلها تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدل النظر إلى المصلحة المشتركة في إطار المجموعة.
وقال: «على دول المنطقة أن تحشد الإرادة السياسية نحو تحقيق المصلحة المشتركة بين دول تجمعها دائرة جغرافية معينة تدول حول منابع المياه المتوفرة بهذه المنطقة».
لافتا إلى أن التفاوض والحوار بين هذه الدول يشير إلى تواجد الإرادة للوصول إلى اتفاق الذي يجب تطويره خطوة بخطوة لأنه قائم على احتياجات ورؤى معينة.
وأضاف: «من المهم أن يتم التنسيق الجهوي لدول المنطقة على المستوى الإداري والتنظيمي والقانون لاستغلال المياه».
وأشار رئيس هيئة مياه الليطاني بلبنان في مثال إلى عدم نجاح تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة المصادق عليها في عام 1979 من قبل 104 دول، حيث لم تسجل حتى اليوم سوى اعتماد 22 دولة فقط لهذه الاتفاقية نظرا للوقوف على عدة إشكاليات تتضمن ضبابية المصطلحات المستعملة فيها.
وعقب سنديب واسليكار الذي ترأس الجلسة على مداخلة د سليم بالقول إنه يجب تحديد دوائر التعاون تجمع عددا محدودا من الدول يكون لها التنسيق السياسي والتعاون، مشيرا كمثال على ذلك إلى أنه منذ عام 2008 كان هناك تطورات إيجابية بين تركيا والعراق وسوريا -على الأقل على مستوى تحرك هذه البلدان- وتم التوصل إلى اتفاقات لتبادل البيانات وتنسيق الجهود وتحسين المعلومات والتوصل إلى استراتيجية موحدة لمواجهة تحديات تغير المناخ وتقلص الموارد المائية، كما أن هناك اتفاقية بين تركيا وسوريا فيما يخص المياه، وباستثناء ذلك فإن بقية الاتفاقيات لا يتم تطبيقها على أرض الواقع.

» من جلسات المنتدى أبوبكر

اتفاقات

وفي السياق قال يسر ياكيس نائب برلماني ووزير خارجية تركيا سابق إن تركيا توصلت إلى هذه الاتفاقيات في إطار الإعداد لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حيث يمثل إنشاء مخطط شامل لتأمين مصادرها من المياه أحد شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب هذه الاتفاقيات الدولية عملت تركيا على تنسيق وتحقيق التناغم بين مختلف مناطقها الداخلية التي تعرف كميات متفرقة من الأمطار وإعادة توزيعها حسب احتياجات كل منطقة.
وعلى الصعيد الدولي أوضح يسر أن تركيا توصلت في الأيام القليلة الماضية إلى اتفاق لتقديم المعلومات إلى العراق حول منبع المياه التي تصب في هذه الأخيرة. وقال إن تركيا في مرحلة لاحقة ستحتاج إلى معلومات من دول المصب، لكنها لاقت عدم تعاون من هذه الأخيرة لعدم توفر المعلومة حول مصير المياه التي تصلها من عندها.
ودعا يسر إلى الانتقال لمرحلة جديدة من التعاون الجدي وتوفير الإرادة والآلية السياسية وطريقة متابعة لكي لا تتعقد العملية على مستوى التطبيق الفعلي.
إلى ذلك، قال رعد جليل المدير العام بوزارة المياه العراقية: «نحن في العراق نبارك كل الجهود الإقليمية التي تصبوا إلى التعاون المثمر بين الدول لتنمية واستثمار الموارد المائية، وهذا الجهد يصب في تقارب الرؤى بين الدول المشاركة في نهر واحد».
وأوضح رعد أن العراق يعاني من انخفاض في جودة المياه ووفرتها، مشيرا إلى أن منطقة البصرة وشط العرب في العراق تعاني حاليا من ندرة مياه الشرب، لافتا إلى أن تطوير طرق استغلال المياه في دول المنبع أدى إلى تراجع كميات ونوعية المياه المتدفقة في نهر الفرات بالعراق بنسبة 30% مقارنة بالسنوات الماضية وبنسبة 50% في نهر دجلة.
وبين رعد جليل أنه إلى جانب عمليات التطوير فإن انحباس الأمطار والتغير المناخي لعبا دورا في تقلص تدفقات المياه بنهري دجلة والفرات، كما تراجعت حجم تخزين المياه في العراق إلى مستوى 20% من طاقة التخزين القصوى للبلاد، مشيرا إلى أنه لولا سقوط الأمطار في الأيام القليلة الماضية لكان واقع البلاد كارثيا ولأصيبت بالجفاف ما يشكل خطورة على العراقيين، حيث شهدت عدة مناطق في جنوب العراق هجرة أهلها بسبب ندرة المياه فيها. وقال رعد: «رغم تطور العلاقات العراقية التركية ومع سوريا فإن هذا التطور يسير بشكل بطيء لاختلاف الرؤى في استخدام المياه بدول المنبع».